70 سلسلة محاضرات الإمارات

السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 70 ـ

السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 2 أيلول/ سبتمبر 2002

الطبعة الأولى 2003

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-461-2

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +

فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي؛ يدل هذا العنوان بحد ذاته على الطبيعة الفريدة والخاصة للسياسة الفرنسية في الشرق الأوسط. إذ لا يملك إلا عدد محدود جداً من الدول سياسة ثابتة وعالمية حقاً إزاء الشرق الأوسط. وإلى جانب روسيا التي تحتفظ بوجود لها في المنطقة وتسعى إلى البقاء حذرة ضد مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحاطتها واحتوائها، فإن القوى الأخرى الوحيدة الناشطة في منطقة الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً فشيئاً محل بريطانيا العظمى، وترتكز الخطوط العامة للسياسة الأمريكية على السياسة البريطانية الغابرة؛ وهي سياسة اعتمدت بوضوح على السيطرة والهيمنة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وقد تم إعلان أغراضها بصراحة في وثيقة حملت العنوان «أمريكا والشرق الأوسط في قرن جديد». [1] وتضمنت هذه الوثيقة الصادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ملخصاً أعدته مجموعة الدراسات الرئاسية ولخصت فيه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط للقرن الحادي والعشرين.

تنص هذه الدراسة على أن الهدف الذي تسعى وراءه الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية للغاية. والأولويات هي: السيطرة على احتياطي النفط والتحكم بطرق نقله، وإيجاد شراكة استراتيجية مع إسرائيل، والمساعدة على إقامة تحالف عسكري تركي - إسرائيلي، [2] والحيلولة دون نشوء أي دولة أو مجموعة دول عربية قوية ومستقلة.

يوشك ألا يكون بإمكاننا الحديث عن سياسة بريطانية أو أمريكية بناءة أو إيجابية تجاه العرب مادامت الدولتان قد سعتا دائماً إلى إبقاء العالم العربي ضعيفاً ومجزأ. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبد أي اهتمام إيجابي من هذا القبيل إزاء العالم العربي؛ إذ لا تبني سياستها على أساس إقامة صلات ودية وطيدة مع العرب، بل تنتهج سياسة إمبريالية شأنها في ذلك شأن جميع السياسات الإمبريالية، تبحث عن عملاء بالمعنى الروماني للكلمة، وليس عن أصدقاء أو شركاء على قدم المساواة. أضف إلى ذلك كما يرى المحلل الأمريكي المشهور ناعوم تشومسكي (Noam Chomsky) أن السياسة الأمريكية تتصف بالخطورة بالقدر الذي تدعم فيه واشنطن حكومة إسرائيلية تنتهج علناً سياسة عنصرية متطرفة.[3]

وتأتي السياسة الفرنسية في المنطقة على نقيض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد فرنسا هي القوة العظمى الوحيدة التي تتبنى سياسة عربية، ومن ثم فإن المرء لا يتحدث عن سياسة شرق أوسطية لفرنسا وإنما عن سياسة عربية لها، الأمر الذي يحمل معنى مختلفاً تماماً. إن السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي تقوم على التاريخ القديم والجغرافيا، وهي تعبير عن مبدأ تقليدي وفلسفة سياسية وخيار استراتيجي. كما أن هذه السياسة هي أحد أمتن أركان الدبلوماسية الفرنسية التي تلعب دوراً متميزاً في المنطقة وتركز على الأهداف الرئيسية.

سياسة تقوم على التاريخ والجغرافيا

على الصعيد الجغرافي، ومن قبيل التوسع في التعبير، تعتبر فرنسا جارة للعالم العربي الذي يبدأ من الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في دول المغرب العربي الخمس، ثم يتصل بمصر وفلسطين ولبنان وسوريا.

ولا ترى فرنسا في العالم العربي عالماً بعيداً عنها؛ فالشرق بالنسبة إلى فرنسا على الأبواب. ويؤدي هذا القرب الذي يسهل التبادل التجاري والتواصل إلى زيادة حساسية فرنسا تجاه ما يحدث في العالم العربي، ولعلها تفوق الدول الأخرى في قوة هذه الحساسية. كما يعني هذا القرب أيضاً أن لدى فرنسا معرفة أفضل بالمنطقة. فإذا كانت سياسة الدولة، كما يقول نابليون، تعتمد على جغرافيتها، فهمنا بشكل أفضل سبب سعي فرنسا الدائم إلى إقامة علاقات وثيقة مع العالم العربي. وتعتبر السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي من أقدم الثوابت التاريخية في السياسة الفرنسية إجمالاً. فقد ذكرنا الجنرال شارل ديجول بأن العالم العربي منطقة كان لفرنسا فيها وجود ونشاط بشكل مستمر. وخلافاً للعديد من الدول الأخرى، لم يكن اكتشاف فرنسا للعالم العربي متزامناً مع حفر آبار النفط الأولى.

يعود تاريخ السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي إلى أكثر من 2200 عام خلت. ففي نهاية القرن الثالث الميلادي، وفي عام 218 تحديداً، سهّل الأجداد الغاليّون للفرنسيين (الفرنسيون الأوائل) مرور الجنود التابعين للقائد القرطاجي هنيبعل وهم في طريقهم لمهاجمة الإمبراطورية الرومانية. وبصورة أعم يعود تاريخ ميلاد العلاقات الفرنسية ـ العربية إلى القرن الثامن الميلادي عندما حدث تحالف بين بيبان (Pépin) ملك الفرنكيين، والمنصور الخليفة العباسي في بغداد. وتبادل الملك شارل الكبير (شارلمان) والخليفة هارون الرشيد السفراء بينهما في حوالي عام 800 للميلاد، ووقعا على معاهدة صداقة في مواجهة الإمبراطورية البيزنطية.

في القرن الحادي عشر أثناء الحملات الصليبية، قامت ممالك فرنسية في فلسطين ولبنان وسوريا. وقد اكتشف الفرنسيون في ذلك الحين كنوز

الحضارة العربية والتقدم الذي أحرزه العلماء العرب على نظرائهم في أوربا. وكان للعالم العربي أكبر الأثر في مجال العلوم، من طب ورياضيات وجغرافيا وفلسفة، وفي مجال التطورات التقنية في الزراعة والصناعة. أضف إلى ذلك أن المصاهرة والصداقات والتعارف المتبادل على نحو أفضل، كل ذلك سمح باستمرار الاتصالات بعد تحرير القدس عام 1187.

واتسمت العلاقات بين المدن التجارية العربية والفرنسية الكبرى بالأهمية في العصور الوسطى. فقد تردد العديد من الطلبة والعلماء العرب على الجامعات الفرنسية، ووقع ملوك فرنسا معاهدات صداقة مع زعماء الإمارات والولايات العربية، مثل باي تونس وسلطان المغرب. وعندما قامت محاكم التفتيش باضطهاد المسلمين بعد سقوط آخر ملوك الطوائف الأمويين في الأندلس، وجد العرب ملجأ في فرنسا. وفي القرن السادس عشر قرر الملك فرانسيس الأول أن تتحالف فرنسا مع العالم الإسلامي بالاستعانة بالسلطان العثماني ضد إمبراطورية شارل الخامس.

كانت إحدى علامات اهتمام فرنسا بالحضارة العربية افتتاح أول كرسي أستاذية في جامعة فرنسية للغة العربية عام 1587؛ وصارت تلك هي الطريقة التي أدخلت بها فرنسا دراسة العربية إلى أوربا. وفي القرن السابع عشر طلب الملك لويس الرابع عشر إنشاء دور للطباعة باللغة العربية، كما أصدر أمراً بأن يتعلم الطلاب اللغة العربية ليعملوا مترجمين للمساعدة في ميدان العلاقات الدبلوماسية التي أراد تطويرها في العالم العربي. وفي ذلك الوقت تم عقد معاهدات مع ملك المغرب وباي الجزائر وسلطان عُمان، وقام البحارة الفرنسيون بزيارة الخليج العربي حتى وصلوا إلى البصرة.

في أوائل القرن التاسع عشر، وبعد حملة نابليون على مصر التي وطئت خلالها أقدامه لأول مرة تراب العالم العربي، اتصل نابليون بالحاكم الذي خلف ابن سعود بغرض تشكيل حلف فرنسي عربي ضد الأتراك حلفاء الإنجليز. وبعد عودة النظام الملكي أنزلت فرنسا قواتها في الجزائر وقامت على وجه التحديد بمساندة محمد علي في مساعيه لتحرير مصر وفلسطين وسوريا من السيطرة التركية. وقد حارب الجنرالات الفرنسيون إلى جانب العرب ضد الأتراك والإنجليز. وفي منتصف القرن التاسع عشر حلم الإمبراطور نابليون الثالث بمملكة عربية عظيمة تمتد من الجزائر إلى الخليج العربي وتكون حليفة لفرنسا. وفي أوائل القرن العشرين هرب المفكرون الوطنيون العرب الأوائل من اضطهاد العثمانيين واستقروا في باريس حيث عقد أول مؤتمر قومي عربي عام 1913.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى فرضت فرنسا الانتداب على لبنان وسوريا والحماية على تونس والمغرب، كما كان لها وجود في الجزائر. وقد أسهم هذا الوجود الفرنسي في العديد من الدول العربية في تعزيز الاهتمام الفرنسي بالعالم العربي والدين الإسلامي. وقد بني أول مسجد في أوربا الغربية في باريس إكراماً للجنود المسلمين الذين قاتلوا مع فرنسا ضد ألمانيا.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تولت الحكم في فرنسا حكومة اشتراكية ضعيفة لم تجد قبولاً شعبياً، ومن ثم تورطت في مستنقع الحرب في الجزائر. كما سمحت لنفسها أيضاً أن تستدرج إلى تواطؤ فرنسي-بريطاني مثير للشكوك ضد مصر والانحياز إلى السياسة الأمريكية ودعم الدولة الصهيونية. ولم يضع حداً لهذه السياسة إلا عودة الجنرال ديجول إلى

السلطة عام 1958، فقد كانت هذه السياسة غير متسقة مطلقاً مع وجهات النظر التقليدية لفرنسا حول العالم العربي وعلاقاتها معه.

بعد أن أنهى ديجول الأزمة الجزائرية رجع إلى السلطة وعاد إلى السياسة الفرنسية التقليدية، وأعاد تأكيد سياسة الاستقلال الوطني التي كان أحد أركانها تعزيز العلاقات مع العالم العربي. وقد أجرى اتصالات مع مصر في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، ومع سوريا والعراق، وعزز دعم فرنسا للبنان، وأقام علاقات طيبة مع الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية الأسبق، ومع شيوخ دول منطقة الخليج العربي. كما شجع الشركات الفرنسية على مضاعفة جهودها من جديد ليكون لها وجود في عامة أنحاء العالم العربي.

أدان الجنرال ديجول المعتدي الإسرائيلي في الحرب العربية-الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1967، وفرض حظراً على كافة مبيعات السلاح إلى إسرائيل، وندد باحتلال الأراضي العربية. وفيما يتعلق بسياسة فرنسا تجاه الشرق الأوسط صرح ديجول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 قائلاً: «لقد عدنا إلى سياسة الصداقة والتعاون نفسها مع الشعوب العربية؛ وهي السياسة الفرنسية المتبعة عبر القرون، ويستوجب المنطق والعاطفة أن يكون هذا أحد الأسس الجوهرية لعملياتنا خارج فرنسا».[4]

وتابع الرئيس جورج بومبيدو - يدعمه وزير خارجيته ميشيل جوبير - السير في الطريق التي فتحها الجنرال ديجول بكل ثقة وإيمان. وقد دافعت فرنسا عن حقوق الشعب الفلسطيني، وكافحت لتقنع شركاءها في الاتحاد الاقتصادي الأوربي بالشروع في حوار واعد بين الأوربيين والعرب. كما

أقامت اتصالات مع دول عديدة، وبخاصة العراق والدول الملكية أو الإمارات في منطقة الخليج العربي التي بدأت فرنسا معها تعاوناً متنامياً باستمرار، ولاسيما مع دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر.

استطاع الرئيس فاليري جيسكار ديستان أن يوصل السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي إلى نقطة تحول حاسمة، معتمداً على القاعدة الصلبة التي أقامها أسلافه، وذلك بالعمل جاهداً على إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. واعتباراً من عام 1975 أقر جيسكار ديستان فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس. وفي آذار/ مارس 1980، أثناء جولة قام بها إلى منطقة الخليج العربي زار خلالها الرياض وأبوظبي ودولة قطر ودولة الكويت، كان أول رئيس دولة غربية يؤكد ضرورة أن تشتمل شروط السلام في الشرق الأوسط على حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وبعد ذلك بعدة أشهر أطلقت باريس إعلان البندقية الأوربي الذي طالب بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، عندما اندلعت الحرب الإيرانية ـ العراقية في الرابع من أيلول/ سبتمبر 1980، قررت فرنسا بوضوح الوقوف ضد تهديد الهيمنة الفارسية وضد الأصولية، حيث أدركت باريس بسرعة خطرهما على المنطقة. وقد تباينت السياسة الفرنسية عن سياسات الدول الأوربية الأخرى؛ مثل ألمانيا وإيطاليا اللتين تميلان في سياستيهما إلى تبني وجهة نظر قصيرة الأجل، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين عرَّضتا نفسيهما للخطر من خلال تعاونهما مع الجماعات الأصولية المتطرفة. فقد كانت فرنسا دائماً تعتبر أنه من الضروري وقف انتشار التعصب الديني الذي يسعى لوقف عجلة التطور وأشكال التقدم كافة في الدول العربية.

عقب انتخاب فرانسوا ميتران رئيساً لفرنسا عام 1981 وتشكيل حكومة اشتراكية شيوعية، خشي كثيرون من تخلي باريس عن السياسة الفرنسية تجاه العرب، نظراً لوجود صداقات قديمة في الدولة الصهيونية مع كثير من الزعماء الاشتراكيين. غير أن الواقعية تغلبت، وبخاصة عن طريق الجهود التي بذلها وزير الخارجية كلود شيسون للحفاظ على الأفكار التي تميزت برحابة الأفق في السياسة الفرنسية تجاه العرب. وعقب زيارة قام بها ميتران إلى إسرائيل واكتشف خلالها الآراء المتطرفة لدى الزعامة الإسرائيلية، طبق الأسلوب الدبلوماسي الأساسي نفسه الذي اتبعه الجنرال ديجول على أوسع نطاق. وفي حزيران/ يونيو 1982 شجبت فرنسا الغزو الإسرائيلي للبنان وساعدت على التوصل إلى اتفاق على وقف لإطلاق النار، مما سمح بانسحاب منظم لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات. وعلى الجبهة العراقية-الإيرانية كثفت فرنسا من مساعداتها للعراق الذي كسب أخيراً حربه مع إيران عام 1988؛ وقد ساندت باريس أيضاً الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في جهوده لإعادة توحيد اليمن.

لكن سياسة الحكومة الاشتراكية كانت بعيدة عن إظهار الدينامية والسعة اللتين اتصفت بهما سياسة سابقاتها. وعلى الرغم من تكرار المحاولات عدة مرات لم يستطع ميتران فرض حل سلمي تفاوضي للأزمة التي نجمت عن غزو العراق لدولة الكويت عام 1990. واعتباراً من عام 1991 سارت السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بخطى بطيئة إلى أن تم انتخاب جاك شيراك رئيساً للجمهورية؛ حيث أطلق هذه السياسة من جديد عام 1995. ومن اللحظة التي تولى فيها منصبه عام 1995 عدل

توجهات السياسة الفرنسية إزاء العالم العربي، وصرح في كلمة ألقاها في القاهرة في 8 نيسان/ إبريل 1996 قائلاً: «يجب أن تشكل السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي بعداً أساسياً من أبعاد سياستها الخارجية. وآمل أن أعطيها دفعة جديدة في وفائها للمبادئ التي يرغب فيها مؤسسها الجنرال ديجول». [5]

ذلك بالضبط ما سعى الرئيس شيراك إلى فعله، على الرغم من ممانعة رئيس وزرائه الاشتراكي ليونيل جوسبان.

ينبغي أن تسمح إعادة انتخاب شيراك عام 2002 بإعطاء دفعة كبيرة للسياسة الفرنسية تجاه العرب؛ والذي يزيد من احتمالات حدوث هذه الدفعة كون هذه السياسة تعبيراً عن مبدأ تقليدي وفلسفة سياسية وخيار استراتيجي.

فلسفة السياسة الفرنسية تجاه العرب

تولي فرنسا أهمية خاصة لاستقلاليتها، وهذا مبدأ وجَّه السياسة الخارجية التي تم تطبيقها بحافز من الجنرال ديجول في ستينيات القرن الماضي. وكان أساس تصرفات ديجول إقامة قدرة على الدفاع عن النفس تتمتع بالمصداقية وتقوم على الردع النووي. وبالروح نفسها اتخذت مبادرات دبلوماسية درامية معينة، ولاسيما في الشرق الأوسط وآسيا، برهنت على أن فرنسا بقيت الدولة الوحيدة ذات السيادة من حيث الآراء والخيارات المكونة لسياستها الخارجية.

لقد سعت فرنسا دائماً، وهي من أقدم الأمم في أوربا، لكي تحظى بنفوذ في قضايا العالم ومارست هذا النفوذ. وهي اليوم أحد الأعضاء

الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي ثالث قوة عسكرية في العالم ورابع قوة اقتصادية، كما أنها قوة تحظى بنفوذ ثقافي وفني عظيم، وتتمتع بعلاقات متميزة مع العديد من الدول، ولاسيما الدول الأعضاء الخمسون في المنظمة الفرانكفونية الدولية؛ وينبع دورها الدولي من رؤيتها الفريدة للعالم. وتعد العلاقات الفرنسية-العربية مثالاً جيداً لهذه الرؤية الفريدة، مستلهمة الرغبة المشتركة لتحقيق الاستقلالية، وهو عمل حقيقي للتحرير المتبادل.

توجد فلسفة للحياة في صميم السياسات العظيمة جميعها. بشكل دائم، كانت الرؤية التي تملكها فرنسا عن العالم توصي بنظام دولي متوازن، يحترم حقوق الشعوب للبقاء كما هم ولاختيار مصيرهم بحرية. ويقوم حجر الزاوية في السياسة الفرنسية على مدى أكثر من ألف عام على رفض الإمبراطوريات المسيطرة والسعي إلى تحقيق التوازن بين الأمم. وتلوح فرنسا في وجه الهيمنة والأحلام الإمبريالية بشعار احترام حرية الأمم وكرامة الدول، ولهذا وقفت فرنسا دائماً إلى جانب الدول التي احتاجت إلى دعمها. وكما اعتاد الجنرال ديجول أن يقول دوماً، يوجد «ميثاق عمره عشرون قرناً بين السياسة الفرنسية والحرية العالمية».[6]

من بين المبادئ التي تتبناها فرنسا احترام دولة القانون والتعاون بين الأمم، وهذا مصدر اهتمام فرنسا بتأمين استقلالها القومي، في الوقت الذي تعمل فيه على تطوير التضامن الإقليمي والدولي. ومنذ حقبة الثنائية القطبية التي تميزت بالخصومة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، كانت سياسة فرنسا التي اعتمدت على إحلال التوازن تجعلها توصي بطريق ثالث بديل وتدفعها إلى الاقتراب أكثر من الذين

يرفضون الخضوع لإحدى الكتلتين. ورفضت فرنسا إيجاد عالم أحادي القطبية تهيمن عليه قوة عظمى واحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990، بل سعت إلى إيجاد توازن دولي عن طريق تنظيم عالم متعدد القطبية قائم على الحفاظ على الأمم وهوياتها.[7]

وأخيراً فإن فرنسا تفضل الحوار البناء على المواجهة بين الحضارات. إنها تدعو إلى احترام التنوع وتعارض تكوين عالم أحادي القطبية وإضفاء التجانس على أساليب الحياة والأفكار. وفوق كل هذا وذاك، فإن فرنسا ترفض نظرية صدام الحضارات التي طرحها الكاتب الأمريكي صامويل هنتنجتون وتتصل بردود أفعال معينة في السياسة الأمريكية. فإذا أردنا تنظيم عالم جديد بحيث يكون عالم صفاء لا صراع، فمن الضروري أن نحبذ ونعمل على قيام حوار بين الحضارات في مواجهة الخصام وسوء التفاهم والتعصب.

يعتبر حوار الحضارات أمراً مهماً جداً لإتاحة المجال أمام شعوبنا كي يفهم بعضها بعضاً بصورة أفضل، ولإيجاد مناخ ملائم للسعي لتحقيق السلام والانسجام في العلاقات الدولية.

في زيارة إلى القاهرة في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 صرح الرئيس جاك شيراك قائلاً: «في عالم ينمو بطفرات هائلة.. عالم يغدو على نحو متزايد متعدد القطبية.. أصررت أنا والشيخ زايد على إجراء حوار حقيقي بين الثقافات ونبذ كل ما يناهض الثقافات والحضارات والأديان المختلفة، وعلى ضرورة إقامة أكبر عدد من الروابط من خلال الحوار الذي لا يمكن أن يقوم إلا على الاحترام المتبادل واحترام الآخرين ومعتقداتهم. وحوار الثقافات هذا - وهو فكرة عزيزة على قلب الشيخ

زايد الرجل الحكيم – نحن أحوج ما نكون إليه اليوم وقد طرأ عليه من التطور ما نعلم» .[8]

إن المهمة الأساسية التي تحملتها فرنسا هي المشاركة الفاعلة في بناء نظام عالمي جديد، لكنه ليس نظام عولمة أو أمركة يكتسح الدول والشعوب وثقافاتها. علينا أن نتصور إصلاح عالمنا بطريقة تجعله أكثر توازناً، ولن يكون من المفيد الحديث عن حوار بين الثقافات إذا سمحنا باتساع الهوة الاقتصادية والتقنية بين الشعوب. فحوار الثقافات يبقى مجرد شعار إذا لم نقوّم المشكلة التي يضعنا أمامها غياب الاتصال بين الشمال والجنوب ونضع إجراءات تصحيحية لها. وهذا معناه إرساء الهياكل لحوار دائم يقوم على الاحترام والتفاهم المتبادلين.

أضف إلى ذلك أنه لكي يتم حوار الحضارات ويكون مثمراً، من الضروري أيضاً إخماد النيران التي ماتزال بحاجة إلى إطفاء، وحل المشكلات التي تقود إلى سوء التفاهم والإذلال والظلم. من الواضح أن حل مشكلة الإرهاب لا يمكن أن يتم بالقوة. ومن الواضح أيضاً أن من الضروري إيجاد حلول سياسية للأزمات الإقليمية، وبخاصة في الشرق الأوسط. هذا هو أحد أهداف السياسة الفرنسية تجاه العرب. ومن الحكمة بالفعل أن توضع السياسة الفرنسية تجاه العرب والدور الذي تهدف إلى أدائه في الشرق الأوسط ضمن إطار الأهداف الطويلة الأمد للسياسة الفرنسية الخارجية.

دور فرنسا في الشرق الأوسط

لا أحد ينكر أن سياسة فرنسا تجاه العالم العربي القائمة على أهداف ومبادئ استراتيجية رئيسية هي سياسة راسخة. وتتميز العلاقات بين فرنسا

والدول العربية بطيفها الواسع. وهي تعد نموذجاً يحتذى في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية. ومن الواضح أن هذا التوجه العربي في السياسة الفرنسية لا يرتكز فقط على قضايا التجارة والتقلبات في أسعار النفط، لكن لا يعني ذلك أنه يجب التخلي عن التجارة؛ فالتعاون الاقتصادي هو بالطبع أحد الوجوه الكثيرة للعلاقات بين الدول. والعولمة ليست أمراً جديداً؛ فمنذ العهود القديمة قامت المجتمعات البشرية بإنتاج السلع وتبادلها فيما بينها. ولا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين البعدين السياسي والاقتصادي؛ بمعنى أن المصالح المشتركة والحاجة إلى التجارة يسهمان في بناء العلاقات وتوطيدها بين الدول. ولذلك فإن التعاون الاقتصادي - ولاسيما بين الدول التي يوجد بينها تكامل - هو أحد أشكال التعاون السياسي. وليس في وسع أحد إنكار أن الاقتصاد ذو أهمية استراتيجية، وهذه هي الحال خصوصاً بالنسبة لتجارة النفط التي تبقى المصدر العالمي الأساسي للطاقة، وهي التجارة التي تمضي شوطاً بعيداً في اتجاه تحديد دور قوى معينة في منطقة الخليج، وهي منطقة تمتلك تقريباً ثلثي احتياطي النفط العالمي.

وهكذا ترافق مع العلاقات الفرنسية ـ العربية الجديدة التي انطلقت في الستينيات ازدياد أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية. فقد تأسست غرفة التجارة الفرنسية ـ العربية عام 1970 لتيسير الصلات التجارية والصناعية والمالية بين فرنسا والدول العربية وتطويرها. وفي الوقت نفسه شجعت مشاركة القوى السياسية على حدوث توسع لافت في التجارة. وفي الفترة 1970 ـ 1980 تضاعف التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية بمعدل خمس مرات. وفي عام 2001 كانت فرنسا أكبر شريك

تجاري للدول العربية من بين دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة. ففرنسا وحدها تقوم بنسبة 33٪ من النشاط التجاري القائم بين الدول الأوربية الخمس عشرة والدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية. ولعل النسبة تكون أعلى من ذلك إذا أدخلنا فيها التعاون العسكري الذي تعد أهدافه ذات طبيعة اقتصادية وسياسية.

يكتسب التعاون الاقتصادي دوراً أساسياً أكبر حتى فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية. وتعتبر فرنسا إحدى الدول الصناعية الكبرى التي تعمل ما في وسعها للحيلولة دون أن تتسع الهوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الأقل تطوراً. وهذه هي الحال مثلاً عندما تتدخل في المنابر الدولية للحصول على العون أو على خفض للديون لأجل الدول النامية. وبهذه الطريقة سمحت فرنسا بتخفيض الديون أو منح اعتمادات لصالح دول مثل اليمن ولبنان والمغرب والأردن وغيرها. وعلاوة على ذلك فإن فرنسا هي إحدى أكبر الدول المساهمة في المساعدات المالية والاستثمارات في أقل الدول العربية نمواً مثل فلسطين.

وعلى الجانب الثقافي، ولأسباب تاريخية سبق ذكرها، تعتبر فرنسا دولة غربية أبدت على الدوام اهتماماً وفضولاً نحو الحضارة الإسلامية. والحقيقة التي مفادها أن ما يقارب 2.5 مليون مواطن فرنسي هم ذوو أصول عربية ودينهم الإسلام، تعزز ذلك الاهتمام. ولذلك يعتبر التعاون الثقافي بين فرنسا والدول العربية مهماً. ولقد كان العنصر السياسي عاملاً محدداً في هذا المجال؛ ففي عام 1979 مثلاً رأى الرئيس جيسكار ديستان أن من الحكمة تعزيز العلاقات الثقافية وإرساء شروط تحسين التفاهم المتبادل. وقد جسد ذلك قضية تسخير التعاون الثقافي والإنساني لينسجم مع تطوير

العلاقات السياسية والاقتصادية. وقد تأسس معهد العالم العربي في باريس في ظل هذه الرؤية. كان الهدف من تأسيس هذا المعهد المرموق تشجيع الثقافة العربية والعمل لصالح التبادل الثقافي والتعاون في الميادين العلمية والتقنية. ويشهد لنجاح هذه المبادرة أهمية المؤتمرات والبرامج الكبرى التي أقيمت في المعهد والشهرة التي حققتها.

إضافة إلى ما سلف، تقوم فرنسا بتطوير برنامج مهم للتعاون الجامعي والثقافي مع عدد كبير من الدول العربية. وثمة أمر ذو مغزى وهو أن تشجيع التعليم باللغة العربية قد حقق تقدماً في العديد من المؤسسات التعليمية الفرنسية، ومما يؤسف له أن هذا الأمر لم يتحقق للغة الفرنسية في بعض الدول العربية. ومع ذلك فمن المهم ملاحظة أن سبع دول عربية هي أعضاء في المنظمة الفرانكفونية الدولية؛ وهي موريتانيا والمغرب وتونس ومصر ولبنان وجيبوتي وجزر القمر، ولا تشمل الجزائر التي يتحدث عدد كبير من سكانها بالفرنسية إضافة إلى لغتهم الأم. وتضم هذه المنظمة حوالي خمسين دولة وعدة مئات من ملايين السكان من خمس قارات. وتدافع المنظمة عن التنوع الثقافي وتدعو إلى التعاون بين الكتل اللغوية والثقافية الكبرى على كوكبنا، كالتعاون مثلاً بين العالم الناطق بالإسبانية والعالم الناطق باللغة العربية. وقد عقدت قمة رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة الفرانكفونية الدولية في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، تحت شعار "الحوار بين الثقافات". ويتمثل أحد أهداف القمة في تعزيز الروابط بين العالمين الناطق بالفرنسية والناطق بالعربية.[9]

على الصعيد السياسي ينبغي أن يكون واضحاً أن السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط لا تقتصر على الصراع العربي - الإسرائيلي، بل تمنح

الدعم للحقوق المشروعة للشعوب العربية. وهي أيضاً تبدي استعداداً لتعزيز العلاقات الودية ومختلف أشكال التعاون مع الدول العربية. ويجب تأكيد أن فرنسا لا تقوم بتحريض دول عربية ضد أخرى، وأنها تأبى الانحياز في المشكلات التي تنشأ بين الدول العربية. بل على العكس فإن فرنسا تحاول أداء دور الوساطة كلما أمكن ذلك أو أبدى أصدقاؤها العرب الرغبة في ذلك. إن فرنسا ترى في العالم العربي واقعاً جيوسياسياً يجب أن يتمتع بالقدرة على تنظيم نفسه كما كانت الدول الأوربية قادرة على فعل ذلك. وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية فإن فرنسا ترحب بأي مبادرة تتخذ لتماسك النظام العربي في الدول العربية، معتبرة ذلك عامل استقرار للمنطقة والعالم.

إن الدبلوماسية الفرنسية - بمبادئها التقليدية التي بنت عليها سياستها تجاه العرب - تؤدي دوراً متميزاً في الشرق الأوسط متمحوراً حول أهداف رئيسية. فقد كانت فرنسا منذ عهد الجنرال ديجول مدركة أن انعدام السلام في المنطقة، مضافاً إلى ذلك سياسة التدخلات التي تتبناها قوى أجنبية معينة، يشكلان خطراً رئيسياً ويمكن أن يكون لهما عواقب وخيمة. وقد أكد الجنرال ديجول أولى هذه العواقب عام 1967؛ إذ إن الاحتلال والاضطهاد الإسرائيليين قد أتيا معهما بالمقاومة التي نعتت بـ "الإرهاب"، وأثارت معها دوامة لا نهاية لها من العنف والمعاناة. هذا هو بالضبط ما حدث في وقتنا الحاضر. وبدون حل للمشكلات التي مضى عليها عقود من الزمن يزداد العالم هشاشة وينعدم فيه الاستقرار. إن الإرهاب والتعصب هما عاقبتا الأوضاع التي يسود فيها الظلم، وهذا يتطلب حلولاً متعددة الوجوه بدلاً من استخدام القوة. لقد أوضحت الهجمات على

نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 مدى ضرورة معالجة الأزمات الإقليمية؛ مثل أزمة الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك فإن طبيعة هذه الأزمات تصبح مع الأيام أقل إقليمية؛ لأن تداعياتها مؤهلة للامتداد خارج نطاق الأرض التي تنشأ فيها.

البحث عن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط

من حيث القاعدة، تعلن الدول جميعاً أن سياستها الخارجية تفضل السلام والوفاق بين الشعوب، بينما لا تعترف إلا دول قليلة بأن سياستها تتبنى الحرب والكراهية. غير أنه ليس كافياً أن يردد المرء أنه يرغب في السلام، بل لا بد من إيجاد الظروف المناسبة للسلام الحقيقي. وفرنسا ترى أن السلام لا يمكن فرضه بالقوة وفقاً لمصالح قوة عظمى وحليفها المفضل في المنطقة، بل يجب أن يكون السلام عالمياً وعادلاً ودائماً.

وفيما يتعلق بالسلام العربي - الإسرائيلي فإن موقف فرنسا ثابت جداً، والمبادئ التي تدافع عنها معروفة:

- يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت عام 1967 بناء على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338.
- يجب أن يؤخذ في الاعتبار التطلعات الإسرائيلية للأمن داخل حدود آمنة.
- تجب إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة وقادرة على البقاء. وعبارة "قادرة على البقاء" مهمة للغاية لأنها توضح أن فرنسا ترفض الحل الزائف المتمثل في دولة فلسطينية "مختزلة"، تمثل منطقة فصل عنصري أخرى. وتؤمن فرنسا علاوة على ذلك بأنه لا أحد يملك

الحق في أن يملي على الفلسطينيين اختيار قادتهم. فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفلبان في 29 تموز/ يوليو 2002 بأن الفلسطينيين هم الذين يحددون زعيمهم، وأن ياسر عرفات هو الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني.

- يجب التوصل إلى حل عادل لكافة المسائل العالقة والمرتبطة بالوضع الدائم للدولة الفلسطينية المستقبلية، وذلك من خلال المفاوضات، ولاسيما مسألتا القدس واللاجئين.

- يجب تطبيع العلاقات بين جميع دول المنطقة.

لتحقيق هذه الأهداف تؤمن فرنسا بأن على المجتمع الدولي أن يعبئ نفسه أخيراً ويتحمل مسؤولياته، كما تلح على الحاجة إلى مؤتمر دولي. وقد صرح وزير الخارجية دومينيك دوفلبان بأن مثل هذا المؤتمر الدولي سيكون خير وسيلة لتحقيق تقدم. ومع يقيننا بأن هناك إجماعاً دولياً كبيراً اليوم على الهدف، وهو إقامة دولة فلسطينية قادرة على العيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، فإن هذا المؤتمر يشكل أنسب الأطر لإحراز تقدم. ويمكن أن يتم أولاً على المستوى التقني، ثم على المستوى الوزاري، وسيسمح بتحديد شروط الصلاحية والإطار العام للمفاوضات. وترى باريس أن مسرح المناقشات يمكن أن يقوم على ما يشكل من الآن فصاعداً قاعدة للإجماع الدولي؛ وهو قرارات مجلس الأمن 242 و338 و1397، ومبادئ مؤتمر مدريد وخاصة مبدأ " الأرض مقابل السلام "، واتفاقات أوسلو، والمكاسب التي أحرزت في المفاوضات السابقة، ومبادرة السلام السعودية التي تم إقرارها في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بيروت

وتأكيدها في مؤتمر القمة الثلاثية المنعقد بشرم الشيخ، والرؤية الأمريكية التي طورها الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته كولن باول.

إن أمنية فرنسا هي أن تتوصل إلى تسوية عالمية. والغرض هو إحلال وضع دائم، وهذا هو سبب نصيحتها بأن يضم المؤتمر جميع الأطراف، وعلى الأخص سوريا ولبنان، علاوة على الدول العربية المعنية أكثر من غيرها بالقضية؛ مثل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والمغرب وغيرها. كما تتطلع فرنسا أيضاً إلى المشاركة الكاملة لدول الاتحاد الأوربي وروسيا لكي يكون المؤتمر الدولي متوازناً وبعيداً عن التحيز قدر الإمكان.

علاوة على ما سبق فإن فرنسا تؤكد أنه لا يجوز ترك أي جانب من جوانب القضية بكاملها دون معالجة، بما في ذلك تحرير الأراضي السورية المحتلة، واحترام السيادة التامة والمتكاملة للبنان على كامل أراضيه. وفي هذا الخصوص يجدر التنبيه على أن فرنسا هي القوة العظمى الوحيدة التي تقدم دعمها الثابت للبنان الذي ينبغي ألا يدفع ثمن السلام كما دفع ثمن الحرب.

كما لا يمكن فصل الأزمة العربية ـ الإسرائيلية تماماً عن تسوية للمسألة العراقية؛ وهي مصدر آخر من مصادر الاضطراب والاستياء في العالم العربي. وواضح أن هناك صلة بين النزاع العربي ـ الإسرائيلي والمسألة العراقية؛ فإسرائيل تريد أن يتم غزو العراق، وهي تحتاج إلى مزيد من الاضطرابات في المنطقة لأنها تخشى السلام.

ولدى فرنسا موقف واضح من هذه القضية، ففرنسا التي ترحب بالمصالحة داخل الصف العربي سُرَّت بالتقارب بين العراق والمملكة العربية السعودية، وبين العراق ودولة الكويت أثناء قمة بيروت في آذار/ مارس

2002. ولاحظت فرنسا الطمأنات التي قدمتها العراق باحترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة أراضيها، والطمأنات بأنها ستسمح أخيراً بطي صفحة مؤلمة في تاريخ العلاقات العربية-العربية.

إن باريس لا تؤيد استمرار الحظر الذي يعتبر عملاً عقابياً للشعب العراقي. كما أنها تأمل أن يتم إيجاد حل حاسم لهذه القضية من خلال التطبيق التام لقرارات الأمم المتحدة وحدها. وعليه تأمل فرنسا عودة مفتشي الأسلحة إلى العراق، وهي تشجع الحوار بين الأمين العام للأمم المتحدة وبغداد. *

إن فرنسا التي استهجنت العمل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في عملية "ثعلب الصحراء" في كانون الأول/ ديسمبر 1998، هي أيضاً ضد القصف البريطاني-الأمريكي للعراق. أضف إلى ذلك أنها تدعم وحدة أراضي العراق التي تعد شرطاً للاستقرار في المنطقة. وانسجاماً مع دبلوماسيتها التقليدية فإنها ترفض التدخل في شؤون العراق الداخلية، وتعتبر أن الأمر يرجع إلى الشعب العراقي في اختيار زعمائه، وليس إلى أية قوة أجنبية. وطبقاً لتصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية في 16 تموز/ يوليو 2002 فإنه لأمر مهم أن يقوم العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن ويقبل عودة مفتشي الأسلحة بالشروط التي أقرها مجلس الأمن؛ لأن أهدافنا لم تتغير، وهي ضمان الاستقرار والأمن الإقليميين ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي. أما فيما يتعلق ببقية الأمور فإن الشعب العراقي هو الذي يقرر مستقبله. [10]

* ألقيت هذه المحاضرة قبل قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بشن حرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين في 9 نيسان/ إبريل 2003. (المحرر)

صرح الرئيس جاك شيراك خلال مؤتمر صحفي في 29 آب/ أغسطس 2002 بأن العمل العسكري الأمريكي من دون تفويض من الأمم المتحدة سيكون مناقضاً للقوانين الدولية، حيث قال: «إن هذا مناقض للمفهوم الفرنسي عن الأمن الجماعي، وهو مفهوم يقوم على التعاون بين الدول واحترام القانون وسلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». [11]

لقد أوضحت المسألة العراقية أن هناك قضية مركزية هي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الأحادية وعقيدة إدارة بوش المتمثلة في الحرب الوقائية، حيث تكون مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وكل ما كان ذلك يحققها. وهذا الموقف خطير للغاية. ومن جهة أخرى فإنه ليس تصرفاً واقعياً أن تنوي غزو العراق وأن ترسل قوات لاحتلاله. إن غزو العراق سيؤدي إلى خلق مشكلات أكثر مما يحل من المشكلات القائمة. ولذلك فمن المهم تبني استراتيجية متماسكة وتجنب المغامرة العسكرية التي يمكن أن تشعل المنطقة وتؤجج جذوة التعصب من جديد. والذي يجعل خطر الكارثة أكثر سوءاً أن إسرائيل تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب لأن النظام الإسرائيلي بحاجة إلى الحرب ويرغب في استفحال الأزمة في المنطقة. ومن جهة أخرى فإن باريس ترى أن العالم لا يمكن أن يقبل إضعاف دور الأمم المتحدة، كما لا يمكنه قبول قانون دولي جديد يرتكز على أن "القوة على حق". إن مثل هذه التطورات تدفع بالعالم إلى الفوضى وعدم الاستقرار.

ولهذا تعمل فرنسا على إحلال سلام عالمي دائم وعادل فيما يتعلق بحقوق الشعوب وسلامة الدول ووحدة أراضيها. ويجب أن يكون ذلك السلام ثمرة للمفاوضات ضمن إطار الأمم المتحدة بحيث تشارك فيها

الدول الكبرى. وهذا شرط للاستقرار في المنطقة بكاملها، وسوف يقلل من خطر التوترات الناتجة عن التطرف. إن دعم الغالبية العظمى من الرأي العام الفرنسي - الذي يتزايد تأييده للقضايا العربية - للحكومة الفرنسية يجعلها في وضع ملائم للأخذ بزمام المبادرة إلى التعاون مع دول صديقة مثل روسيا ومصر والمغرب ودول الخليج العربي، وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأخيراً فإن فرنسا تسعى إلى إقناع شركائها داخل الاتحاد الأوربي باستثمار المزيد من الجهود بحثاً عن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومما لا يسع أحداً إنكاره أن دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة لا يمكنها التظاهر بأنها تملك سياسة خارجية موحدة حقاً، بل إنها ستكون أقل توحداً عندما يصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى عشرين أو خمس وعشرين دولة في المستقبل القريب. إن الدبلوماسية يتم تحديدها أصلاً من قبل دولة، والاتحاد الأوربي ليس دولة واحدة، بل هو منظمة إقليمية مؤلفة من عدة دول قومية؛ غير أنه من المرغوب فيه الوصول إلى صفة مشتركة بين الدول الأوربية.

واليوم تتباين وجهات نظر هذه الدول كثيراً حول قضايا الشرق الأوسط؛ فبريطانيا منحازة تماماً إلى صف الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء إيطاليا يؤيد الرؤية الأمريكية إزاء صراع الحضارات ويتحدث عن تخلف مستوى الحضارة الإسلامية، وألمانيا مشغولة بصورة خاصة بمصالحها في وسط أوربا. وليس هناك إلا فرنسا التي تملك سياسة واضحة المعالم وقريبة من اهتمامات الأمة العربية جمعاء. في ظل هذه الظروف بإمكان الدول الغربية اتخاذ موقف وعمل مشتركين يدوران حول

السياسة التي تتبناها فرنسا تجاه العالم العربي، لكي تحقق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ولزيادة التعاون في سائر القطاعات في الدول العربية من جهة أخرى.

خاتمــة

تبقى السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي أحد حوافز التقارب بين شاطئي البحر الأبيض المتوسط، وعلى نطاق أوسع بين الشمال والجنوب. ويعتبر هذا الحوار ضرورياً تماماً في الوقت الحاضر، بين الشعوب التي ورثت الفرع نفسه من الحضارة الذي ولد في المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات والبحر الأبيض المتوسط، إذا أردنا أن نبقى أوفياء لصورة معينة عن أنفسنا، أو أردنا مقاومة المجانسة والانسجام الذي يصب في منفعة إمبراطورية واحدة تطمح إلى أن تصبح سيدة العالم، أو أردنا أخيراً أن نرفض كابوس صراع الرؤى بين الحضارات الذي سينتهي بنا إلى وضع نهاية لكل الحضارات.

إن بيد الفرنسيين والعرب أن يبقوا لاعبين فاعلين على المسرح التاريخي. ومن الضروري أن نضمن بقاء بلداننا العريقة وفية لقيمها، وأن تجدد علاقات التضامن القديمة فيما بينها، وأن تستأنف التبادل المثمر الذي جعل مناطقنا مهد الحضارة والتعاون والحوار المتصل المؤدي لهما. وهذا التفاعل الدينامي هو الذي يمكننا من المشاركة في إقامة عالم متعدد القطبية أكثر توازناً وعدلاً. إن هذا الطموح المشترك يشكل أقوى الروابط في العلاقات الفرنسية ـ العربية.

الهوامش

1. انظر:

"America and the Middle East in a New Century," Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC (2001).

2. انظر:

Philip Robins, *Turkish-Israeli Relations: From the Periphery to the Center* (Abu Dhabi, UAE: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2001).

3. انظر:

Noam Chomsky, *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians* (Cambridge, MA: South End Press Classics Series, 1999).

4. انظر:

General Charles de Gaulle, *Discours et messages, 1966-1969* (Paris: Plon, 1970).

5. Speech by President Jacques Chirac in Cairo, Egypt (April 8, 1996).

6. General de Gaulle, *Mémoires de guerre* (Paris: Plon, 1946).

7. Charles Saint-Prot, "La Pensée française," in *L'Age d'homme* (Paris, 2002).

8. Speech by President Jacques Chirac in Cairo, Egypt (November 13, 2001).

9. انظر:

See also Zeina el Tibi, "La Francophonie et le dialogue des cultures," in *L'Age d'homme* (Paris, 2001), translated into Arabic as *Al Francofonia wa hiwar el thakafat* (Beirut: Dar el Moualef, 2001).

10. Ministère des Affaires Étrangères, Paris (July 16, 2002).

11. انظر:

President Jacques Chirac, in a press conference delivered in Paris (August 29, 2002).

المراجــع

"America and the Middle East in a New Century," Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC (2001).

Chomsky, Noam. *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians* (Cambridge, MA: South End Press Classics Series, 1999).

De Gaulle, General Charles. *Discours et messages, 1966-1969* (Paris: Plon, 1970).

De Gaulle General Charles. *Mémoires de guerre* (Paris: Plon, 1946).

el Tibi, Zeina. "La Francophonie et le dialogue des cultures," in *L'Age d'homme* (Paris, 2001), translated into Arabic as *Al Francofonia wa hiwar el thakafat* (Beirut: Dar el Moualef, 2001).

Ministère des Affaires Étrangères, Paris (July 16, 2002).

Robins, Philip. *Turkish-Israeli Relations: From the Periphery to the Center* (Abu Dhabi, UAE: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2001).

Saint-Prot, Charles. "La Pensée française," in *L'Age d'homme* (Paris, 2002).

نبـذة عـن المحاضـر

شارل سان برو

مؤرخ ومحلل سياسي ينصب تركيزه على جيوسياسة الشرق الأوسط. وهو عضو المجلس العلمي ومدير دراسات الشرق الأوسط في أكاديمية الجيوسياسة الدولية في جامعة السوربون بباريس.

وهو عضو في هيئة التحرير في مجلة الجيوسياسة الفرنسية (La Revue Française de Géopolitique) ورئيس تحرير المجلة النظرية (Une Certaine Idée) الصادرة عن حزب التجمع من أجل الجمهورية وهو الحزب الديجولي الحاكم. وهو محاضر منتظم في كلية الدفاع المشتركة التابعة للكلية الحربية؛ وهي الأكاديمية العسكرية للحكومة الفرنسية في باريس.

له عدة أعمال منشورة، بعضها مترجم إلى اللغتين الإنجليزية والعربية، ومن بين أعماله عن العالم العربي **فرنسا والعالم العربي** (1981) الذي ترجم إلى اللغة العربية، و**القضية الفلسطينية** الذي ألفه من أجل الأمم المتحدة عام 1982، و**حرب الخليج** (1983) الذي ترجم إلى العربية، و**سيرة حياة ياسر عرفات** (1990)، و**القومية العربية** الذي ترجم إلى العربية عام 1996، و**الجزيرة العربية السعيدة** (1997) الذي فاز بجائزة الجمعية الجغرافية في باريس وترجم إلى العربية، و**تاريخ العراق منذ سومر حتى صدام حسين** (1999). وفي عام 2002 نشر كتاباً في الفلسفة السياسية بعنوان **الفكر الفرنسي**.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي : المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي :
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب : الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز : دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60 . غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61 . معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62 . دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63 . السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64 . العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65 . الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66 . التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67 . المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68 . مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69 . الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70 . السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـــوان : ....

ص . ب : .... المـــدينـــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتــف : .... فــاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عددا من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني : pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت : www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-461-2

